المحاضرة رقم 06- النظريات الحديثة للتسيير العمومي الجديد

هناك العديد من النظريات الحديثة التي تجدد الفكر الليبيرالي والتي لها تأتير كبير على عملية تسيير القطاع العمومي وذلك نظرا للاعتبار الطرق التقليدية لتسيير القطاع العام أصبحت غير كفأه ومن هنا سنحاول فيما يلي التعرض لبعض منها لما لها من أهمية في مجال موضوعيا وأشهرها هي:

1 - نظرية الخيار العمومي la théorie du choix public .

وهي عبارة عن تيار اقتصادي يصف دور الدولة والناخبين و السياسيين والموظفين، ومفادها تطبيق النظرية الاقتصادية في العلوم السياسية، ويعتبر المؤسس الأول لهذه النظرية هو JAMES M Buchanan جيمس بوكنان من خلال المؤلف the calculus of cinsent سنة1962، والذي حاز جائزة نوبل سنة 1986 حيث نالت نظريته رواجا كبيرا في تلك السنة، تأخذ نظرية الخيار العام في نفس المبادئ الاقتصادية المستخدمة في تحليل لرغبات الناس عند دخولهم الأسواق للشراء وتطبقها على تحليل رغبات الناس عند اتخاذ القرار العمومي، فدافع الناس هو تحقيق رغباتهم الذاتية ، سواء كانوا أرباب عمل أو مستخدمين أو مستهلكين، فنظرية الخيار العام تتبع نفس المنحى عند تحليل تصرف الناس في السوق السياسية أو العمل العام، فالناس سواء كانوا سياسيين أو ناخبين أو مراكز ضغط يدعون أنهم يعلمون من أجل الآخرين لكن في النهاية غرضهم الأساسي هو تحقيق رغباتهم. وهذا يعني أن البيروقراطي يعمل من أجل خدمة نفسه أولا، وفي سياق الإدارة العمومية فإن السلوك الانتهازي للبيروقراطيين يؤدي إلى عدم فعالية التسيير الداخلي للدولة، من أجل التصدي لهذا المشكل يمنح امتياز نقل للخدمات لوكالات خارجية والتي من أهدافها الحفاظ على هيكل بسيط وتعظيم المنافع وانطلاقا من هذه النظرية يجب إدخال مفهوم السوق ومنح السلطة للمستعمل.

2- نظرية تكاليف المعاملة la théorie des couts de transaction

لقد طور وليامسون E.O. Williamson ابتداء من سنوات السبعينات نظرية تكاليف عقد الصفقات، ويمكن تلخيص هذه النظرية لكون اللجوء إلى آلية السوق تبقى هي أداة الضبط الأولى والمرجعية بالنسبة لكل المتعاملين غير أن هذا لا يمنع من أن هذا لا يمنع من أن الكثير من الحالات و التي تعود إلى تعقد تشابك الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي يلجأ فيها المنظمات إلى عقد صفقات عن طريق آلية السوق هي أقل كفاءة من طرق أخرى يمكن اللجوء إليها سبب ما يترتب من تكاليف عقد الصفاقات عن طريق آلية السوق إذ في هذه الحالة تبدو أكثر ارتفاعا مما لو أن المنظمة لجأت إلى أشكال أخرى.

3- نظرية الوكالة: La théorie de l'agence:

تفيد هذه النظرية أن المنظمة يمكن النظر إليها على أنها مجموعة علاقات بين مالك المنظمة(principal) ومسيرها(Agent) الذي في أغلب الحالات تفوض له صلاحيات كبيرة في تسييره للمنظمة تسمح له بالتعامل مع العملاء والزبائن بصفة مالك لتلك المنظمة.

وعليه يجب وضع وكالات تكون مهمتها التنفيذية وتتمتع بالاستقلالية الواسعة، تمنح لها الدولة وسائل من أجل الوصول إلى الأهداف التي حددتها، وفي هذا النظام فإن الدولة تبتعد عن مسؤولية التسيير هذه الوكالات من أجل لعب دور استراتيجي.

تحديد الأهداف، تهيئة الوسائل، تقويم النتائج)، وهو ما سعى إليه التسيير العمومي الجديد من خلق ميكانيزمات وتقنيات جديدة للقيادة، حيث تنتقل من القيادة عن طريق تنظيم الموارد إلى القيادة عن طريق تنظيم النتائج.

إن تطبيق هذه النظرية عن مواقف والمنظمات العمومية قد يساعد على إعادة تنظيمها من خلال تحقيق عنصرين اثنين.

التحديد الدقيق لصلاحيات المسيرين في صورة عون تنفيذي للسياسات العمومية والإبقاء على صلاحيات الهيئة السياسية في إطار دورها لتصميم وتصور ومعالجة السياسات العمومية كل هذا يسمح بممارسة أدق لقياس نتائج لوظيفة الرقابة على مستوى الأداء في المنظمات.

إن النجاح في تحقيق العنصر السابق يضمن الشفافية ويفرض بالضرورة الرفع من كفاءة وفعالية أداء المسيرين، كما يسمح بالتحديد الدقيق للتكاليف.